

شرح قواعد بن رجب للشيخ ابن عثيمين 94

محمد بن صالح العثيمين

ويخرج فيه. فاهمين هذا اودعه شيئاً واذن له بالانتفاع فيه فهل يصير مضموناً او لا يصير مثاله قلت خذ هذا الكتاب احفظوه لي 00:00:00
حتى اعود من السفر ثم بعد ذلك -

قلت اذا احببت ان تنتفع به فلك ذلك لما اذنت لك صار الان عارية ولا لا صار عارية فهل يصير مضموناً عليك؟ لان العربية مضمونة او لا يكون بناء على انه رهن 00:00:21

في الاصل بني لك في الانتفاع به ايه فيه الخلاف اللي ذكر المؤلف وال الصحيح كما قلنا اولا ان العارية لا تظمن الا بالتعدي او او التفريط فلا يكون هناك فرق - 00:00:41

بين الوديعة وبين علي نعمها ايش يصلح يقول يصلح لان المؤنث مجازي ايه المؤنث مجازي والمجال للتأنيث فعله والتأنيث نعم والاخوان ما ردوا علينا اهل وخطيبات اي نعم ونقلت المصدر - 00:00:54

يقول مضمون مضموناً على الله لانه مستعيض عليه. واما اللزوم واما ج عند المرتدين نص عليه ايه وانت وش عندك؟ اكتبوا النصاري ها ايه بالاول ايه شفناه اللي بالسطر كانت بس اللي تحتها لكن آآ - 00:01:31

رفعها نعم زيد صحتوه ولا لا ها؟ نص خليها فوق ايه لان وامانة عندهم نص عليه لكن هو حاط النص فوق السطر الاعلى اشتغلوا على نص اللي في الصف الاول وحطوا - 00:02:07

نعم وان ننجو عدم صفاء الاصحاب. ولكن الى الله لكن للمالك مطالبة فلسطين بين الحارثي المطالبة كما في لبناء لبناءه الصالحون. نعم وان ننجو عدم صفاء الاصحاب. ولكن الى الله لكن للمالك مطالبة فلسطين بين الحارثي المطالبة كما في لبناء لبناءه عندك البناء طيب نعم عندما يحاربها شبههما بمعنى وصلاح ابو الحفاظ وصلاح ابو الحطان في اتصاله بعدمه فان الامام فيغفر الله - 00:02:30

ليش فان المالك ازاعه كذا عندكم من مم. ها طارت ايه كأنك صاحي نعم صح ما فيها شيء طيب هذا ايضاً مفهوم ها؟ اعاره شيئاً لاهنه مفهوم هذا ما بييه تعب - 00:03:27

اعاره شيئاً ليرهنه مفهوم؟ طيب جا له من انسان وقال والله اني انا اخذت من فلان اه دراهم قرض وطلب مني رهنا وانا ما عندي شي فقلت خذ هذا الكتاب عالية ارهنه - 00:03:59

واضح طيب صار هذا الكتاب بالنسبة للراهن عارية وبالنسبة لصاحب الحق رهنا هذا فيه تداخل عقود صار عينو واحد الان صارت رهنا بالنسبة لشخص وعارية بالنسبة لشخص اخر طيب الرهن لازم - 00:04:20

والعربية غير لازمة. هل تكون علية هنا لما دخل عليها الرهن تقول لازمة او لا فيه خلاف وكان الحارثي جيد نعم نعم صاحبها يجوز. ايه يصح لان بييعه باذن المالك يصح - 00:04:44

يصح بيع باذن المالك لان المالك اذا اذن في رهنه فقد اذن في بيعها لانه يعلم انه اذا تم الاجل ولم يوفي بيعت حتى على المدى نعم ومنها خروج وقت الرهن على الغصب - 00:05:11

هنا ولا الا ان يدفعهم ها عندك الى الان ما وصلنا نعم. وعلى قوم الرصاص يبدأ في الحال. ها التدبير معناه ان ان يعلق الانسان عتق العبد بالموت فيقول اذا مت فانت حر. هذا التدبير - 00:05:27

والكتابة ان يبيع العبد على نفسه فيقول بعث عليك نفسك بكتاباً وكذا ها هي المكافأة والتدبير ان يقول اذا مت فانت حر. عليه الصلاة والسلام على رسول الله. قال رحمة الله تعالى القاعدة الثامنة والثلاثون. فيما - 00:05:54

اذا وصل بالفاظ العقود ما يخرجها عن موضوعها فهل يفسد الاخذ بذلك؟ او يجعل او يجعل كنایة عما يمكن على ذلك الوجه فيه
خلاف يلتفت الى ان المظلل هل هو اللفظ او المعنى؟ ويخرج على ذلك مسائل - 00:06:14

منها لو اعاره شيئا وشرط عليه العوض فهل يصح ام لا على وجهين؟ ها كيف؟ لو اعاره شيئا لا موجودة ما عندك شيئا وانت؟ ها؟ لا
غير موجود غير موجودة - 00:06:34

على كل حال عندنا فأحسن نعم هادو هما يصح ويكون كنایتنا للقرض ويملكه بالقبر اذا كان مكينا او موزونا ذكره ابو الخطاب في
انتصاره. وكذلك ذكر القاضي في خلافه. وابو الخطاب في موضع - 00:06:55

منها في موضع من رؤوس المساجد انه يصح عندنا شرط العوض العارية كما يصح شرط شرط العوض في الهبة لان لان العارية هبة
منفعة. ولا تقصد بذلك مع ان القاضي قرر ان ان المشروطة في العوض ليست بيعنة - 00:07:13

وانما الية تارة تكون تبرعا وتارة تكون بعوض وكذلك العتق ولا يقول جانعا ولا يخرجان من موضوعها. وكذلك العارية وهذا عن
موضوعهما هم يثنى نعم لا وصلنا لنفي ولا يخرجان - 00:07:35

عن موضوعهما ها ولا يخرجان من موضوعه وش عندكم انت من ولا انت تخطية عن ها عن موضوعه ما افسد اي نعم فكذلك العارية
وهذا مأخذ اخر للصف الثاني النافل بذلك وجاء له ابو الخطاب بموضع اخر - 00:07:59

المذهب لان العوض يخرجها عن موضوعها. وفي التلخيص اذا اعاره عبده على ان يعيده الا ان يعيده فرسه فهي ايجارة فاسدة
هذا رجوع الى انها كنایة في عهد اخر. والفساد مما يكون لاشتراط عقد في عقد في عقد اخر. وان - 00:08:25

عدم تقرير المنفعتين. تقدير المنفعتين. وعليه خوجه الحارثي. وقال وكذلك لو قال عرضك عبدي لتمويله او دابة لتمويله ها اي
نعم وبالتالي موجودين. انت ما عندنا شد. المشدد عندكم - 00:08:47

لتمويله طيب قصة لكن معروف انه مانه يمونه طيب ها؟ وعليه خوجه الحارثي وزادوا لذلك الاوقات وزاد وزاد ولذلك لو قال لا
اللي عندنا اصح اصح من عندك قال وكذلك لو قال اعرتك - 00:09:10

ما فيها وزاد وهذا يرجع الى ان مؤونة العريمة على المالك. وقد صرحت الحلواني في التبصرة بانها على المستعجل بسم الله الرحمن
الرحيم. هذه القاعدة معناها اذا وصل الانسان بالفاظ العقول ما يخرجها عن موضوعها - 00:09:39

فهل تفسد او تنزل على ما يصح عليه على ما تصلح عليه على ذلك الوجه مثال ذلك العارية العارية اباحة الانتفاع بالعين مع ردها رد
العين مثل اعطيتك هذا الكتاب لتقرأ به لمدة شهر - 00:10:03

وترد عليه هذى عارية لانني ملكتك ايش؟ الانتفاع بهذا الكتاب ثم لا ترد عليه فاذا شربت في ذلك عوضا فان شرحت عوضه اذا تلف
لوضعه اذا تلف فهذا يقول المؤلف انه قرض - 00:10:27

يعنى بان قلت خذ هذا الكتاب عليا بشرط ان تعطيني مثله. يقول المؤلف ان ان هذا يكون قرضا واما ان اشترط عليك عوضا غير
البدن بان اقول خذ هذا عريمة - 00:10:53

على ان تسلم لي كل يوم عشرة ريالات فهذا يكون اجارة يكون اجابة فالاول يكون به والثاني يكون اجارة هذا اذا قلنا بصحة العقد ان
يكون قرضا نعم والثاني يقول الجار هذا اذا قلنا بصحة العقد - 00:11:12

اما اذا قلنا بعدم الصحة بهذه مصحة العقد فالامر ضاع يعني ان العارية لا تصح ويجب عليك ان تردها الى صاحبها وليس له عوض
لماذا قلنا لا يصح العقد قالوا لان العارية من عقول التبرعات - 00:11:34

وليس من عقود ايش؟ المعاوضات وانت لان جعلتها من عقود المعاوضات فاخرجتها عن موضوعها فتبطل افهمتم لان القاعدة لان
اذا وصل بالفاظ العقود ما يخرج العقد عن موضوعه فهل يبطل العقد - 00:11:52

او لا يبطل ويحمل على الصحة لكنه يكون عقدا اخر غير الذي لفظ به فالعربية اذا قلنا بالصحة تكون قرضا او ايجارا ان كان بيجعل
كل يوم له عوض معلوم فهذا اجارة وان كان بيبي يجعل البدل - 00:12:17

عن العين فهذا فرض والقول الثاني ان العقد ها؟ لا يصح لماذا قال لان العارية من عقول التبرعات اذا شرط فيها العوض اخرجها عن

موضوعها اذا اخرجها عن موضوعها لم تصح - 00:12:35

اي نعم الظاهر ان الصحيح الاول انها تصح لانه مهما متى امكن تصحيح العقود فانه هو الواجب ايه نعم ومنها لو قال خذ هذا المال مضاربة والربح كله لك قوله فقال القاضي وابن عقيل هي مضاربة - 00:12:56

fasde يستحق فيها اجرة المسلم. وكذلك قال صاحب المغني لكنه قال انه لا يستحق شيئا في السورة الثانية لانه دخل على ان لا شيء له ورضي به. وقال ابن عقيل في موضع اخر عندي وقاله نعم - 00:13:21

عندك وقاله بضميه وقال ابن عقيل في موضع اخر من المساقات. وقال في الموني في موضع اخر انه ابضاع صحيح. فراعي الحكم دون اللفظ وعلى هذا فيكون في السورة الاولى فرضا - 00:13:41

نعم اه اذا قال خذ هذا المال مضاربة وتعرفون ان المضاربة ان يدفع مالا لشخص يتجر به والربح بينهما فاذا قال فهو بالسوية بالسوية وبالسوية لو قال لك ربعة وليه ثلاث ارباعه ما في مانع - 00:14:00

ها المهم يصلح بالسوية وبغير سوية طيب فاذا قال خذ هذا مضاربة ولك جميع الربح او خذ هذا مضاربةولي جميع الذبح فهل فقد اخرج المضاربة عن موضوعها فهل تصح؟ او لا تصح فيها خلاف - 00:14:22

فمنهم من قال ان المضاربة لا تصح ويكون الربح كله لصاحب المال وعليه للعامل اجرة المثل لان العامل عمل بالمال عمل في المال باذن صاحبه ولا احد يعمل لاحد الا بعوض فيستحق - 00:14:50

وجت المثل في هذه الحال قد تكون اجرة المثل اكثر من الربح ولا لا قد لا يربح لاتجاره في هذا المال الا جزءا يسيرا يرحمك الله. كثيرة وقد يكون بالعكس - 00:15:12

قد يربح شيئا كثيرا واجدد مثل قليلة والقول الثاني انها تصح ولكن في الصورة الثانية يقول صاحب المغني اذا قال ان الربح كله يقولها المالك فان المضارب لا يستحق شيئا - 00:15:32

لماذا لانه دخل على انه يعمل في هذا المال متبرعا بعملوا في هذا ماني متبرعا والقريب عندي ان العقد صحيح وانه يمشى على ما جاء فيما قاله فاذا قال خذ اتجرب به والربح كله لك - 00:15:58

فالفالح رجل لانه قد يريد بذلك منفعة هذا الرجل و اذا قال خذ اتجرب به وقال المتجر به الربح كله لك يعني صاحب المال فلا مانع ايضا لانه تبرع بنفع بدنـه لمن - 00:16:20

لصاحب المال في الاولى صاحب المال تبرع بالمال وفي الثانية المضارب صاحب العمل تبرع بنفع ما بدنـه ولا حرج فيه - 00:16:40